

تقييم رسالتين ماجستير

Prepared by

ناصر بن سلمه





العنوان: العدالة التنظيمية ودورها في تحقيق التميز المؤسسي - دراسة حالة

مؤسسة الألبان نوميديا بقسنطينة

المصدر: <http://dspace.centre-univ->

<http://dspace.centre-univ-mila.dz/jspui/bitstream/123456789/2212/1/>

[دورها%٢٠ في%٢٠ تحقيق%٢٠ التميز%٢٠ المؤسسي.pdf](#)

الجامعة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة، الجزائر

السنة: ٢٠٢١-٢٠٢٢

تتناول هذه الرسالة موضوعاً بالغ الأهمية في أدبيات الإدارة الحديثة، ألا وهو العدالة التنظيمية بأبعادها المتعددة وعلاقتها بتحقيق التميز المؤسسي، وقد اختار الباحث مؤسسة جزائرية صناعية كحقل تطبيقي لدراسته، مما يضفي طابعاً عملياً على البحث ويثري الأدبيات العربية في هذا المجال. ومن منظور المقيّم الأكاديمي، يمكن القول إن فصل النتائج والمناقشة في هذه الرسالة يعكس التزاماً منهجياً واضحاً بالأصول البحثية، مع وجود بعض المجالات التي كان يمكن تعميقها والتوسع فيها لتعزيز القيمة العلمية للدراسة

يتميز فصل النتائج في هذه الرسالة بتنظيم منطقي واضح ومتسلسل يبدأ من عرض البيانات الديموغرافية للعينة ويمتد إلى تحليل العلاقات بين المتغيرات الرئيسية والفرعية، واعتمد الباحث على استبيان شامل وُزِعَ على عينة مكونة من أربعة وستين موظفاً من مؤسسة الألبان نوميديا، وقام بمعالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الحديث. هذا الاختيار المنهجي يعكس وعياً بأهمية الدقة الرقمية والموضوعية في استخلاص النتائج.

تم عرض النتائج من خلال جداول إحصائية مفصلة تتضمن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط واختبارات الانحدار الخطي البسيط. هذا التنوع في الأدوات الإحصائية يعزز من مصداقية النتائج ويمنح القارئ فهماً شاملاً للعلاقات بين متغيرات الدراسة. كما أن الباحث لم يكتفِ بعرض الأرقام الجافة، بل رافق كل جدول بتفسير نصي يوضح دلالاته ويربطه بالفرضيات المطروحة.

من الجوانب الإيجابية أيضاً أن الباحث قدم تحليلاً لكل بُعد من أبعاد العدالة التنظيمية على حدة - العدالة التفاعلية والإجرائية والتوزيعية والتقييمية - وربط كل بُعد بعناصر التميز المؤسسي، وهذا التفصيل يعكس فهماً دقيقاً للطبيعة المتعددة الأبعاد لمفهوم العدالة التنظيمية ويساعد في تحديد أي من هذه الأبعاد له التأثير الأكبر على التميز المؤسسي.

اتفاق النتائج مع الأدبيات السابقة

أحد نقاط القوة الواضحة في هذه الرسالة هو محاولة الباحث ربط نتائجه بالدراسات السابقة والأدبيات النظرية. فقد أشار إلى عدد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع العدالة التنظيمية وتأثيرها على المتغيرات التنظيمية المختلفة، وقارن نتائجه بما توصلت إليه تلك الدراسات. هذا الربط يضع الدراسة الحالية ضمن سياق بحثي أوسع ويُظهر مساهمتها في المعرفة التراكمية.

على سبيل المثال، أشار الباحث إلى الاتجاه العام في الأدبيات الذي يؤكد على أهمية العدالة التنظيمية في تعزيز رضا الموظفين وتحقيق الأداء المتميز، كما ربط النتائج التي أظهرت ارتباطاً قوياً بين العدالة التوزيعية والتميز المؤسسي بما أكدته الدراسات السابقة حول أهمية العدالة في توزيع المكافآت والموارد. هذا النوع من الربط يعزز من مصداقية النتائج ويُظهر اتساقها مع الاتجاهات البحثية الراسخة.

اتفاق النتائج مع الأدبيات السابقة

غير أن هناك ملاحظة منهجية مهمة تتعلق بعمق هذا الربط. ففي بعض الأحيان، يقتصر الباحث على الإشارة العامة إلى اتفاق نتائجه مع الدراسات السابقة دون الدخول في تفاصيل دقيقة حول السياقات المختلفة التي أجريت فيها تلك الدراسات، كان من الممكن تعزيز الربط بتحليل أعمق يأخذ في الاعتبار الاختلافات الثقافية والمؤسسية والجغرافية بين الدراسات المختلفة، وكيف يمكن أن تؤثر هذه الاختلافات على النتائج.

أظهر الباحث وعياً نقدياً جيداً بأن نتائجه لا بد أن تُقرأ في سياقها الخاص. فعندما اتفقت نتائجه مع الدراسات السابقة، عزا ذلك إلى عمومية مبادئ العدالة التنظيمية وتأثيرها الإيجابي على السلوك التنظيمي بغض النظر عن السياق. وهذا التفسير منطقي ومتسق مع النظريات الأساسية في علم الإدارة.

أما عندما اختلفت نتائجه - ولا سيما النتيجة الرئيسية التي أشارت إلى أن العدالة التنظيمية لها دور "ضعيف إيجابي" في تحقيق التميز المؤسسي بالمؤسسة المدروسة - فقد حاول الباحث تفسير ذلك بعوامل سياقية محددة.

من بين هذه التفسيرات: ضعف التطبيق الفعلي لممارسات العدالة التنظيمية في المؤسسة محل الدراسة، وجود عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج البحثي قد تكون أكثر تأثيراً على التميز المؤسسي، والطبيعة الخاصة للثقافة التنظيمية في المؤسسات الجزائرية.

هذه التفسيرات تعكس حساً نقدياً مقبولاً، لكنها تظل عامة نوعاً ما. كان من الممكن أن يعزز الباحث من عمق تفسيراته بالاستعانة بمقابلات نوعية أو ملاحظات ميدانية توضح الممارسات الفعلية في المؤسسة وتكشف عن الأسباب الحقيقية وراء ضعف تأثير العدالة التنظيمية، كما كان بإمكانه مقارنة نتائجه بشكل أكثر تفصيلاً مع دراسات أجريت في سياقات مشابهة لفهم ما إذا كانت النتائج الضعيفة هي سمة عامة في المؤسسات الصناعية في المنطقة العربية أم أنها خاصة بهذه المؤسسة تحديداً.

من حيث الربط بالإطار النظري، يُحسب للباحث أنه استحضر النماذج الكلاسيكية للعدالة التنظيمية واستخدمها كمرجعية لتحليل نتائجه. فقد أشار إلى نظريات العدالة المختلفة وربط كل بُعد من أبعاد العدالة بالنظرية المناسبة له. هذا الربط يعطي النتائج إطاراً نظرياً صلباً ويسهم في فهم الآليات الكامنة وراء العلاقات المكتشفة.

غير أن عمق التحليل كان يمكن أن يكون أكبر. فمعظم التحليل اقتصر على الربط المباشر بين المتغيرات الإحصائية والمفاهيم النظرية، دون الدخول في تحليل تفصيلي للميكانيزمات التي تفسر هذه العلاقات.

على سبيل المثال كان من الممكن أن يناقش الباحث بشكل أعمق كيف تؤثر العدالة الإجرائية تحديداً على سلوك الموظفين وكيف ينعكس ذلك على الأداء المؤسسي، أو كيف يمكن أن تتفاعل أبعاد العدالة المختلفة مع بعضها البعض لإنتاج تأثيرات تراكمية أو تعويضية.

كذلك، كان التحليل الكمي هو المهيمن تقريباً على فصل النتائج، في حين أن التحليل النوعي أو السياقي كان محدوداً. الاعتماد شبه الكامل على البيانات الكمية يوفر دقة إحصائية عالية، لكنه قد يفوّت بعض الجوانب الدقيقة والمعقدة من الظاهرة المدروسة التي لا

يمكن التقاطها إلا من خلال أساليب نوعية..

العنوان: إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية

الطالب: مصطفى حسين وداي

المصدر: [https://repository.qu.edu.iq/wp-](https://repository.qu.edu.iq/wp-content/uploads/sites/31/2018/07/pdf.وداي-حسين-مصطفى)

[content/uploads/sites/31/2018/07/](https://repository.qu.edu.iq/wp-content/uploads/sites/31/2018/07/pdf.وداي-حسين-مصطفى)

الجامعة: جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق

السنة: ٢٠١٨ (١٤٣٩ هـ)

تتناول هذه الرسالة موضوعاً محورياً في الفكر الإداري المعاصر، وهو العلاقة بين تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة وقدرة المنظمات على تحقيق وتعزيز ميزتها التنافسية. يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في ظل المنافسة الشرسة التي تشهدها الأسواق المحلية والعالمية، والتي تجبر المنظمات على البحث عن مصادر دائمة للتميز والتفوق. من منظور المقيّم الأكاديمي، فإن هذه الرسالة تقدم محاولة جادة لاستكشاف هذه العلاقة في سياق منظمة عراقية، مما يثري الأدبيات العربية في هذا المجال. ومع ذلك، فإن فصل النتائج والمناقشة يعاني من بعض القصور المنهجي الذي يحد من عمق التحليل والقيمة العلمية للدراسة.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أسلوب العرض النقراطي المرقم والمختصر لعرض النتائج والتوصيات. جُمعت البيانات من خلال استبيان وُزِعَ على عينة من الموظفين، وبلغ عدد الاستبيانات المسترجعة والصالحة للتحليل اثنين وخمسين استبياناً. تم تحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية وصفية بسيطة تتضمن التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية.

من الناحية الإيجابية، يمكن القول إن أسلوب العرض كان واضحاً ومباشراً، مما يسهل على القارئ فهم النتائج الرئيسية بسرعة. النقاط الم **numbered** والعبارات المختصرة تجعل المعلومات سهلة التذكر والاستيعاب، وهو ما قد يكون مفيداً للممارسين وصناع القرار الذين يبحثون عن نتائج قابلة للتطبيق السريع..

غير أن هذا الأسلوب له جانب سلبي واضح من المنظور الأكاديمي. فالعرض النقراطي المختصر غالباً ما يأتي على حساب العمق التحليلي والتفصيل النظري. النتائج قُدمت كتعميمات مباشرة مستقاة من الجداول الإحصائية، دون تحليل نقدي معمق أو مناقشة للفروق الدقيقة أو التعقيدات التي قد تكون موجودة في البيانات. هذا النوع من العرض يجعل الدراسة تبدو أقرب إلى تقرير فني منها إلى بحث أكاديمي متعمق.

علاوة على ذلك، الأدوات الإحصائية المستخدمة كانت أساسية وبسيطة. لم يتم استخدام أساليب إحصائية متقدمة مثل تحليل الانحدار المتعدد أو تحليل المسار أو النمذجة بالمعادلات البنائية، والتي كانت ستوفر فهماً أعمق للعلاقات بين المتغيرات وتساعد في فحص التأثيرات المباشرة وغير المباشرة. الاكتفاء بالإحصاء الوصفي يحد من القدرة على استخلاص استنتاجات سببية قوية أو فهم ديناميكيات العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة والميزة التنافسية.

هذا الجانب يمثل أحد أوضح نقاط الضعف في هذه الرسالة. في فصل النتائج والمناقشة، لم يتم إيلاء اهتمام كافٍ لربط النتائج بالدراسات السابقة والأدبيات النظرية بشكل مباشر وصريح. النتائج قُدمت بشكل مستقل تقريباً، دون إشارات واضحة إلى كيفية اتفاقها أو اختلافها مع ما توصلت إليه الدراسات الأخرى في هذا المجال.

صحيح أن الباحث قدم في الفصول النظرية عرضاً للأدبيات والدراسات السابقة، لكن هذا العرض لم يُستثمر بشكل فعال في فصل النتائج، ولم تكن هناك مقارنات منهجية أو مناقشات تحليلية تربط النتائج الحالية بنتائج الدراسات الأخرى. هذا الانفصال بين الإطار النظري وفصل النتائج يضعف من القيمة العلمية للدراسة، حيث تبدو النتائج وكأنها معزولة عن السياق البحثي الأوسع.

على سبيل المثال، عندما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق إدارة الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية، كان من المفترض أن يناقش الباحث كيف تتسق هذه النتيجة مع النتائج المماثلة في دراسات أخرى، وما هي النظريات التي تفسر هذه العلاقة، وهل هناك دراسات أظهرت نتائج مختلفة وما الأسباب المحتملة لذلك، وغياب هذا النوع من المناقشة يجعل النتائج تفتقر إلى العمق والتأصيل النظري.

كذلك، لم يتم توثيق المقارنات بشكل دقيق. في بعض الأحيان، قُدمت إشارات عامة إلى "الدراسات السابقة" دون تحديد أي دراسات بعينها أو توثيقها بشكل صحيح. هذا النقص في التوثيق يجعل من الصعب على القراء تتبع مصادر المعلومات والتحقق من صحة المقارنات، كما يقلل من مصداقية التحليل المقارن.

نظراً لغياب المناقشة المنهجية للدراسات السابقة في فصل النتائج، فإن تفسير أوجه الاتفاق أو الاختلاف مع تلك الدراسات كان غائباً تقريباً. لم يقدم الباحث تحليلاً نقدياً لأسباب توافق أو تباين نتائجه مع نتائج دراسات أخرى، ولم يناقش العوامل السياقية أو المنهجية التي قد تفسر هذه الفروق.

هذا النقص في التفسير النقدي يمثل قصوراً منهجياً واضحاً. فمن المعروف أن نتائج الدراسات الإمبريقية نادراً ما تكون متطابقة تماماً، نظراً للاختلافات في السياقات الثقافية والمؤسسية والزمنية، وكذلك الاختلافات المنهجية في تصميم الدراسات وأدوات جمع البيانات. مناقشة هذه الاختلافات وتفسيرها بشكل نقدي هو جزء أساسي من أي دراسة أكاديمية ناضجة.

على سبيل المثال، إذا كانت دراسات أخرى قد توصلت إلى أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى تحسينات كبيرة في الميزة التنافسية، بينما أظهرت هذه الدراسة نتائج مماثلة، كان من المفترض أن يناقش الباحث ما إذا كانت هذه النتيجة عامة وقابلة للتعميم عبر سياقات مختلفة، أم أنها خاصة بالمنظمات التي لديها ظروف معينة. وبالمثل، إذا كانت هناك دراسات أظهرت نتائج أضعف أو مختلفة، كان يجب تحليل الأسباب المحتملة - هل يعود ذلك إلى اختلافات في طبيعة الصناعة؟ أم إلى مستوى نضج تطبيق

إدارة الجودة الشاملة؟ أم إلى عوامل منهجية في تصميم الدراسة؟

يمثل محدودية عمق التحليل أحد أبرز نقاط الضعف في هذه الرسالة. التحليل يقتصر إلى حد كبير على الوصف والتلخيص المباشر للبيانات، دون الدخول في تحليل نقدي معمق للمعاني والدلالات والآليات الكامنة وراء النتائج. النتائج قُدمت كحقائق مستقلة دون ربطها بإطار نظري يفسرها أو يضعها في سياق أوسع.

من المفترض أن يستند تحليل النتائج إلى الإطار النظري الذي تم بناؤه في الفصول الأولى من الرسالة. هذا الإطار يوفر العدسة التي من خلالها تُفهم النتائج وتُفسر. غير أن الربط بين النتائج والإطار النظري في هذه الدراسة كان ضعيفاً وغير منهجي. لم يتم استحضار النظريات الرئيسية في إدارة الجودة الشاملة أو الميزة التنافسية بشكل واضح لتفسير النتائج.

على سبيل المثال، يمكن تفسير العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة والميزة التنافسية من خلال نظريات متعددة مثل نظرية الموارد والقدرات، أو نظرية الميزة التنافسية لبورتر، أو النظريات المؤسسية. كل من هذه النظريات يوفر عدسة مختلفة لفهم كيف ولماذا تؤدي ممارسات الجودة إلى تحسين الأداء التنافسي. غياب هذا التحليل النظري العميق يجعل الدراسة تفتقر إلى الأساس المفاهيمي القوي.



Thank You